اقتصاديات

▪ عباس الغالبي

نسبة الـ٢٥٪ والعدالة الاجتماعية

أقرت الموازنة العامة للدولة للعام الحالي ٢٠١٢، في واحدة من حيثياتها ما نسبته ٢٥٪ من الفائض المتوقع للواردات النفطية لتوزيعها على عموم الشعب العراقي.

وهنا يقفز إلى الذهن ومن دون تردد سؤال مفاده ، أين هذا التوجه من مبدأ العدالة الاجتماعية الذي تتبناه الدولة بمختلف مؤسساتها (إن كانت هنالك مؤسسات) وتوجهاتها الحزبية والفكرية، حيث كانت العدالة الاجتماعية شعاراً رناناً قبيل الانتخابات ومنهجاً بعدها، خلال مسارات ومراحل الحكم الرشيد الحالي؟

لا شك وبحكم معطيات الواقع أن ذلك يعد خللاً في فلسفة الموازنة وتخبطاً في الفكر ايضاً، ذلك أن نسبة ٢٥٪ من الفائض النفطي توزع على عموم الشعب العراقي بمختلف مستوياته المعيشية والوظيفية هو عين الخلل، وقمة التقاطع مع مبدأ العدالة الاجتماعية التي تغيب تماماً هنا وتتلاشى وفق هذا المنطق، فلا يمكن أن يتساوى ممن هم بمستوى خط الفقر ودونه مع أعضاء مجلس النواب والوزراء والوكلاء والمدراء العامين وأصحاب الدرجات الخاصة، وتؤخذ الأمور هكذا على عواهنها، فلا بد للحكومة وقبلها مجلس النواب الذي أقر هذه الفقرة في الموازنة أن ينظر بعين الاعتبار إلى هذه الجدلية ويعمل على إيجاد معايير تحدد الفقراء على وفق النسبة التي حددتها إستراتيجية الفقر، وتشكيل لجنة وزارية مشتركة بين وزارتي التخطيط والعمل والشؤون الاجتماعية تعمل بشكل تضامني مع صيغة اجتماعية وبمشاركة المجالس البلدية والوجهاء ومثابات المجتمع للوصول إلى آلية مقبولة لتحديد أسماء الفقراء ممن يستحقون نسبة الـ٢٥٪ التي أقرتها الموازنة.

كما لا بد من الإشارة إلى أن النصف الأول من العام الجاري شهد فائضاً اقترب من ٢٥٪ نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، بحكم أسعار النفط السائدة في الأسواق العالمية والتي اقتربت في معظم حالاتها من ١١٠ دولارات للبرميل الواحد وبسقف تصديري تجاوز حاجز المليوني برميل يومياً، وهذا الفائض غطى العجز التخطيطي الذي حددته موازنة عام ٢٠١٢، والبالغ ١٣٪ وهيأ الظروف لإعداد موازنة تكميلية لهذا العام حددها مجلس الوزراء مؤخراً بواقع ١٠ مليارات دولار، كما تشير الدلائل إلى ان نهاية العام الحالي ستشهد فائضاً بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي، حيث ستكون الموازنة أمام امتحان عسير لتوزيع نسبة الـ٢٥٪ من الفائض المتوقع، ولكن لا بد من معايير تحديد الشرائح الفقيرة التي استهدفها الفائض المالي تحقيقاً لمبدأ العدالة الاجتماعية، في وقت تتعالى الدعوات لتنفيذ هذه الفقرة من موازنة عام ٢٠١٢ ، ولكن السؤال الأهم، ما جدوى توزيعها على عموم الشعب العراقي في ظل عجز متوقع في تنفيذ المشاريع وما يتسبب جراء ذلك من تراجع لمستويات التنمية، حيث يتطلب ذلك محاسبة ومساءلة من قبل مجلس النواب لجميع الجهات التنفيذية في الوزارات أو الحكومات المحلية وإمكانية توزيع الفائض على الشعب.

أكد أن مطلع العام المقبل سيشهد بدء تطبيقها

البنك المركزي: الكلفة التخمينية لمشروع حذف الأصفار تبلغ 172 مليار دينار

□ بغداد / المدى

قدر البنك المركزي الكلفة التخمينية لمشروع حذف الأصفار من العملة بما مقداره ١٧٢ مليار دينار في وقت فيه أكد أن مطلع العام المقبل سيشهد بدء التطبيق سعياً لإعادة هيكلتها في نظام نقدي جديد.

وقالت دراسة خاصة بمشروع حذف الأصفار اطلعت عليها المدى إن الكلفة الكلية التخمينية لمشروع حذف الأصفار بحدود مئة واثنين وسبعين مليار دينار، مشيرة الى أن أجور النقل والتأمين من دور الطبع إلى مطار بغداد الدولي بحدود (١٤٠) مليارا، احتسبت على أساس المعدل بين أعلى وأدنى سعر (٩٠-١٨٩)مليار دينار من العروض المقدمة من قبل الشركات.

وأضاف: إن"الكلفة التخمينية لسك المسكوكات المعدنية من العملة الجديدة تبلغ (١٦) مليار دينار البنك، فضلا عن أجور نقل الشحنات، أيام الجمع والعطل الرسمية، (١٥)مليار دينار".. ولفت إلى أن كلفة الحملة الإعلامية وتكاليف متفرقة بحدود (١) مليار دينار.. واستذكر البنك كلفة عملية الاستبدال للفترة من ٢٠٠٣/١٠/١٥ لغاية ٢٠٠٤/٤/١٥ بلغت فيها أجور طبع ونقل العملة نحو (٢٤٠) دينارا، وأجور سك المسكوكات المعدنية بحدود (١٦) مليار دينار، وختاماً مجموع التكاليف المخصصة للمصارف بلغت (١٣) مليار دينار.

وأوضح البنك المركزي الأسباب الموجبة لحذف الأصفار كونها فرصة لإضافة خصائص جديدة للعملة العراقية تحول دون احتمالات تزييف العملة الجديدة من خلال استخدام مواصفات أمنية عالية مما يؤدي إلى زيادة ثقة المتعاملين (جمهور ومؤسسات) بها نتيجة لانخفاض أو انعدام حالات التزييف.. بالإضافة الى تخفيض الأقيام الرقمية للعملات المالية والمحاسبية وما يؤدي إلى تقليل الوقت والجهد والكلفة اللازمة لإنجاز المعاملات المالية والمحاسبية، فضلا عن إمكانية تقليل عدد الأوراق النقدية المتداولة خصوصاً إذا تم طبع أوراق نقدية بفئات كبيرة".. وبين أن السبب الثالث يعزز إمكانية المحافظة على سعر صرف الدينار العراقي مقابل العملات الأجنبية اكتسابه ثقة المتعاملين به. وكان البنك المركزي قد قرر اعتماد بعض المعالم والصور المقرر وضعها على العملة الجديد بعد حذف الاصفار..

وحصلت المدى على نسخة من كتاب البنك المركزي الذي تضمن المعالم الحضارية والتاريخية والصور المقرر وضعها على العملة ذات المدلولات القريبة إلى ذهنية الجمهور العراقي وثقافته.. وحسب الكتاب: تضمنت العملة الورقية جملة من المعالم والصور اهمها ، وضع صورة لجسر الأئمة وما يحمله من دلالة عالية القيمة إذا يصل هذا الجسر بين جانبي نهر دجلة، وعلى طرفيه مرقدا الإمامين موسى الكاظم(ع) وأبو حنيفة النعمان(رض) .. وأوضح كتاب البنك المعنون إلى المديرية العامة للإصدار والخزائن: إن هذه الصورة خصصت لأعلى فئة من العملة الجديدة وهي فئة (٢٠٠) دينار، وعلى ظهر هذه الورقة وضعت صورة المدرسة المستنصرية في بغداد.. وأضاف البنك المركزي: وضعت على وجه فئة (١٠٠) دينار، صور لمنطقة الزوية في بغداد وهي من المناطق العريقة التي أنشئ فيها الجسر المعلق وهو احد انجازات الدولة العراقية .. ويعتبر العراق احد الدول الرائدة في إنشاء هذا النوع من الجسور ويظهر في الصورة مبنى البنك المركزي العراقي ،إضافة الى مبنى جامعة بغداد وهي اعرق مؤسسة علمية في العراق في النصف الثاني من القرن العشرين، فيما وضعت على ظهر الورقة صورة (الزقورة) وهي أحد معالم العمران العراقي في فجر التاريخ.. وجاء في كتاب البنك المركزي : وضعت على وجه الورقة من فئة (٥٠) دينارا صورة الملك كوديا احد أشهر ملوك سلالة لكش الثانية (الملك الثاني عشر) وهو إله النماء والخصب، اما ظهر الورقة فقد تضمن صورة لحصن الاخيضر وهو حصن اثري يعود تاريخ بنائه للحقبة العباسية، ومن الحصون الدفاعية الفريدة في منطقة مقفرة، كالتي شيّد فيها ويقع هذا الحصن إلى الجنوب الغربي من مدينة كربلاء.. وذكر البنك المركزي : إن في وجه الورقة النقدية من فئة (٢٥)دينارا وضعت صورة الملك حمورابي وهو يتسلم الشريعة.. ويعد هذا الملك الأب الروحي للتشريع الإنساني، إذ في عهده كتبت القواعد المنظمة للحياة والمعاملات في مسلته المشهورة، أما ظهر الورقة فقد تضمن صورة لفلاحة من كردستان العراق تساهم مع الرجال في إعداد الحقل للزراعة.. وتابع البنك المركزي : وضع على وجه الورقة النقدية من فئة (١٠) دنانير ، صورة الدينار العربي الإسلامي ويمثل هذا الدينار الذي سك في عهد الدولة الأموية بداية تداول النقود في الدولة الإسلامية التي تضرب داخل الدولة وأحد معالم الدولة وسيادتها واستقلالها الاقتصادي ، أما ظهر الورقة فقد وضعت عليه صورة المنارة الحدباء في الموصل وهي احد المعالم العمرانية المتميزة في عراقنا العزيز.. أما فئة (٥) دنانير فقد وضع على وجه ورقتها صورة شلال كلي علي بيك في كردستان العراق ،وهي إشارة الى اهتمام الدولة بالمياه ومنابعها إضافة الى الاهتمام بالسياحة والبيئة، اما ظهر الورقة فقد وضعت عليه صورة لنخيل العراق وهي علامة وخاصية لكل ارض السواد من جنوب العراق إلى شماله ولتخليد (عمتنا النخلة)، كما قال المصطفى (صلى الله عليه وسلم) وقال البنك المركزي في كتابة: انسجاما مع أفضل التطبيقات والتجارب العالمية، قرر إيقاف المعالم الأساسية للأوراق النقدية من فئات (٥٠٠٠، ١٠٠٠٠، ٢٥٠٠٠) دينار المتداولة حاليا كما هي في السلسة الجديدة (٢٥،١٠،٥) دينار، ليتسنى للجمهور الانسجام معها كما انطبعت في ذاكرته.

وأشار البنك إلى انه حرص على اختيار تصاميم للعملات المعدنية تتسم بعمومية وشمولية الدلالة، ولها تأثير إيجابي في كل أبناء الشعب العراقي ، حيث وضع على أوجه العملات المعدنية خارطة العراق ويبرز فيها نهرا دجلة والفرات، ويتوسط الخارطة مساحة دائرية لتثبيت فئة العملة المعدنية، أما الجانب الآخر من العملات المعدنية فقد تضمنت، أولا فئة (٢) دينار صورة لـ(دير مار متي) ،وهو موقع تاريخي وروحي يقع في شمال العراق، ويتخذه العراقيون من مختلف طوائفهم وأديانهم مزاراً للتبرك والسياحة. فيما تضمنت فئة(١) دينار صورة مستوحاة من واقعة تهجير الكرد الفيليين أعدت تصميمه وزارة الثقافة. وقد وضع على فئة (٥٠٠) فلس صورة لسد حديثة على نهر الفرات، وكان القصد منه إبراز أهمية المياه ووسائل خزنها وتنظيمها في العراق، وعلى فئة (٢٥٠)فلسا وضعت صورة لسد الكوت على نهر دجلة، لذات القصد ، كما وضع على فئة (١٠٠) فلس، صورة لأسد بابل رمز القوة والعنفوان للأمة العراقية. ووضع على فئة(٥٠) فلسا صورة للنخيل، رمز بلاد الرافدين. وعلى فئة (٢٥)فلسا وضعت صورة لبوابة عشتار تخليداً لعظماء العراقيين.

الصناعة : التجار لا يؤيدون تطبيق التعرفة الكمركية

□ بغداد /المدى

أكد وكيل وزير الصناعة مكي الديري أن تأجيل تطبيق قانون التعرفة الكمركية في المرحلة الحالية يضر بمصالح فئة معينة من التجار الذين يدفعون باتجاه تأجيله، مشيرا إلى ان القطاع الصناعي يملك القدرة على سد النقص في حال فرضت التعرفة. وقال وكيل وزير الصناعة مكي الديري لـ "دنانير" : إن بعض التجار عمدوا الى دفع البعض من الأشخاص للخروج في تظاهرات منددة بتطبيق القانون تحت ذريعة خوفهم من ارتفاع الأسعار.

وتابع أن " القطاع الصناعي العراقي قادر على سد النقص المحتمل في البضائع في حال فرض التعرفة وتوفير منتج رصين خاضع للمواصفات العالمية على النقيض من البضائع الرديئة المستوردة عن طريق القطاع الخاص، مشددا على ضرورة دعم المنتج الوطني كونه الحل الأمثل لمشكلة البضائع الرديئة التي تملأ الأسواق، فضلا عن قدرتها على امتصاص البطالة واستقطاب الشباب العاطلين عن العمل، ورفع القدرة المعيشية للفرد العراقي وعدم تبديد العملة الصعبة الى خارج البلاد.

وكان مجلس الوزراء وافق على مشروع قانون تأجيل تطبيق قانون التعرفة الكمركية عند تحقق ظروف تطبيقه ببيان يصدر عن مجلس الوزراء. اذ انه كان من المقرر أن يدخل القانون حيز التنفيذ مطلع تموز الجاري إلا ان مجلس الوزراء أرسل طلبا لمجلس النواب يقضي بتأجيله لأسباب فنية. فيما طالبت لجنة الاقتصاد النيابية بضرورة ايجاد بدائل لحماية المنتج المحلي ورفع المعاناة عن كاهل المواطن.

الى ذلك أكد رئيس الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية سعد عبد الوهاب عبد القادر ان أسبابا كثيرة تقف وراء تأجيل قانون التعرفة الجمركية اهمها ان القانون تضمن ان تفرض الضريبة على بعض المواد الأولية الداخلة في الصناعة العراقية مما يشكل عرقلة لعجلة التنمية الصناعية التي ينتظر منها تقديم المزيد في حال فرض التعرفة الجمركية.

وأضاف ان التأجيل جاء نتيجة مخاوف من ازدياد اسعار السلع المستوردة مع اقتراب حلول شهر رمضان المبارك وانعكاس ذلك على قدرة المواطن الشرائية .

وتابع عبد الوهاب أننا في الجهاز المركزي لمسنا مخاوف من المسؤولين في الهيئة العامة للكمارك ومجلس الوزراء تتمثل في عدم ملاءمة الوقت الحالي لفرض الرسوم على البضائع المستوردة وذلك لأن تفاصيل القانون لا تتسم بالمرونة في ما يخص بعض البضائع التي يتم فرض الرسوم عليها بشكل موسمي كالمحاصيل الزراعية والخضر التي تزرع موسميا في العراق، هذه الأسباب وغيرها دفعت مجلس الوزراء لطلب تأجيل المشروع.

وعلى صعيد متصل كشف عبد الوهاب عن موافقة وزير التخطيط على الشكري على مسودة اتفاق مع ثلاث شركات سويسرية ودنماركية ستقوم بفحص البضائع المستوردة، وأوضح: ان الاتفاق مع الشركات تضمن التسعيرة الرسمية التي ستتقاضى بموجبها الشركات أجورا من الحكومة العراقية لقاء عملها على الحدود لغرض فحص المواد وفي دول المنشأ والتأكد من سلامتها وإصدار شهادات مطابقة للبضائع التي تقوم بفحصها .

وأضاف ان المسودة المذكورة رفعت إلى كل من ديوان الرقابة المالية والأمانة العامة لمجلس الوزراء منذ الرابع من حزيران الماضي لغرض المصادقة عليها إلا أننا لم نتسلم أيا منها للشروع بالعمل. وأضاف ان الاتفاق الجديد سيعمل على تعجيل إجراءات تخليص البضائع كما سيمكن التاجر من إدخال كميات اكبر في فترات زمنية اقل وذلك لانسيابية الحركة في المنافذ الحدودية.

بصريون يطالبون بزيادة تخصيصات البترودولار

□ البصرة /المدى

طالب العشرات من المواطنين في محافظة البصرة في تظاهرة سلمية برفع تخصيصات المحافظة من البترودولار إلى ١٠٪، وتوسيع صلاحيات الحكومة المحلية.

وقال حيدر النور احد المشرفين على تنظيم التظاهرة بحسب (آكانيوز) إن التظاهرة حملت عددا من المطالب في مقدمتها زيادة تخصصات البترودولار من ١٪ الى ١٠٪ لما تعانيه المحافظة من آثار بيئية نتيجة عمليات الصناعة النفطية علاوة على زيادة الإصابات بالأمراض السرطانية التي انتشرت بين ابناء المحافظة نتيجة وجود المواقع المشعة باليورانيوم".وأضاف "رفع نسبة التخصيصات من البترودولار سيسهم في معالجة المصابين بهذه الأمراض كما يوفر مردودا ماليا يمكن تخصيصه كمعونات مادية لأهالي المحافظة".

وبين أن " مطالب المتظاهرين تضمنت كذلك توسيع صلاحيات الحكومة المحلية وإطلاق فرص التعيين لأبناء المحافظة بعد أن تم تخصيص عشرة آلاف وظيفة صادق عليها مجلس البصرة ومجلس الوزراء وتمت عرقلتها من قبل وزارة المالية".

وتابع : ان التظاهرة تركزت ايضا على توفير الخدمات وتحسين واقع الطاقة الكهربائية واستثناء البصرة من القطع المبرمج بسبب الأجواء الحارة التي تشهدها وترتيب سلم الرواتب للمتقاعدين بما يضمن العادلة في التوزيع وبناء مجمعات سكنية للشرائح الفقيرة".

واشار النور الى أن مطالب المتظاهرين رفعت إلى الحكومة المحلية، عن طريق مدير مكتب محافظ البصرة بعد عزوف مسؤولي الحكومة المحلية عن الحضور لتسلم مطالب المتظاهرين، لتقوم بدورها في عرضها أمام الجهات الحكومية والبرلمانية المعنية".

وكان مجلس النواب أقر كانون الثاني من عام ٢٠١٠ تخصيص ٥٪ من إجمالي الإيرادات المتحققة فعلا من المنافذ الحدودية (البرية والجوية والموانئ) باستثناء الإيرادات السيادية، لموازنة المحافظات الحدودية، فيما تقرر تحويل مبلغ يعادل ١ دولار عن كل برميل نفط خام منتج في المحافظة وعن كل برميل نفط خام مكرر في مصافي المحافظة وعن كل ١٥٠ مترا مكعبا من الغاز الطبيعي المنتج الى ميزانية تلك المحافظة وفق المادة ٤٣. وتعمل في محافظة البصرة التي تعد مركز صناعة النفط في العراق، عشر شركات نفطية دولية من ابرزها شركة ايني الايطالية في غرب البصرة، وشركة شل، وشركة لوك اويل وشركة اكس موبيل في مناطق شمال البصرة، فضلا عن خمس شركات تختص في مجال استثمار الغاز.